

نقض الوقت المطلقة المحكمة الوقتية وهي التي يحكم فيها بسبب الضرورة عن الجانب
 المتأخر في وقت معلوم وذلك لان الضرر في وقت الحيزين يتأخر
 سبب الضرور ولا يمتنع تلك الوقت وان نقض المنتهية المطلقة المحكمة المحكمة
 وهي التي يحكم فيها بسبب الضرور عن الجانب المتأخر في جميع الاوقات وهذا
 حينئذ وبعد النزاع عن بيان نقضها من الجانبين يتبين نقضها من الجانبين
 ولما كان المركب عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايضا والاشتباه
 فنقضها ارفع ذلك المجموع ارفع من ان يكون رفع كليهما او رفع الجزاء الا ان
 او يرفع الجزاء على التبيين لكن لا يمكن ان يكون ارفعها نقض المركب او
 قد يحصل رفع المجموع برفع الاجزاء فيكون احص من نقضها باليكون نقض
 رفع اجزاء الجزئين على التبيين وهذا هو المقول والنقض المركب الاوجه
 هو المفهوم المراد بين نقض الجزئين اي يوجد نقض الجزئين ويركب منهما
 مفصل مانع الحو ويقال نقض هذا المركب اما هذا التبيين او
 ذلك طرقت هذا المفهوم سهلا بعد الاحاطة بنقائت المركبات ونقائت
 التي يطرقها في كل وقت ان الوجودية والادوية الموجبة من مطلقين
 عاميتين اولهما موافقة في الكيف واخرها مخالفة وعلت ان نقض
 المطلقة العامة الموافقة الدائمة التي لا نقضه ونقض المطلقة العامة التي لا يمتنع
 علت ان نقض الوجودية وجودية الادوية اما الدائمة الموافقة واما الدائمة المخالفة
 وهذا من قبيل اطلاق التبيين على الوجود لان نقض المركب على المفهوم
 المراد لا يرفع فان نقضه فنزلنا كل زمانه كما بالفضل لا اياها التبيين
 كذلك بل انما ليس بعض الاثنان ضاحكا دائما او بعض الاثنان ضاحكا
 دائما فيكون قولنا ليس كذلك نقضه الصحيح وقولنا بل ان يكون الخشونة
 لغنيهما لا يرفع له نقضه وهذه المستفاد من الخلو لا يمتنع حصول
 نقضين

نقض المركب مع الخلو من احد هذين النقيضين ويمكن الجمع ارتفاع
 لكن هذا الحكم وهو ان مفهوم المراد نقض المركب يصح مطلقا في المركب الكلية
 واما في المركب الجزئية فلا بد ان يتغير بالشيء الذي هو جزاها اذا قلنا بعض
 الاثنان ضاحك بالفضل لا اياها كان معناه ان بعض الاثنان ضاحك بالفضل
 لا اياها كان معناه ان بعض الاثنان نقيض له الضاحك في وقت معين ولا في
 لدر في وقت اخر فنقضه انه ليس كذلك واذ لم تكن اجزاء الاثنان بحيث
 يكون ضاحكا في وقت ولا يكون ضاحكا في وقت اخر يكون كل واحد من
 اجزاء الاثنان اما ضاحكا دائما وليس بضاحك دائما وهو المراد بالضرورة
 بين نقض الجزئين بالتبديلي كما في قوله في قوله وهو لا يمتنع نقضها
 فيقال تلك المادة بل كل الاثنان اما ضاحك دائما واما ليس بضاحك
 دائما واما اذا لم يصح التسمية بالكلية في كل وقت بل في المفهوم المراد نقض الجزئية
 ليجوز نقض المركب الجزئية مع كذب المفهوم المراد فيكون الجزئية
 ثابت لبعض اجزاء الموضوع دائما ولو بالضرورة لا اياها فتكذب الجزئية
 الادوية اذا لم يكن بعض اجزاء الموضوع بحيث يثبت له الجزئية في وقت
 اخر فيجب على هذا التعديري كذب ايضا كل واحد من الكليتين اللتين هما نقض
 الجزئية اما الكلية الموجبة فلو دام سلب الجزئية عن بعض الافراد واما الكلية السالبة
 فلو دام الوجود الجزئية على بعض الافراد فحصل في بيان العكس
 المستوي وهو الغنيمة التي اصل من تبديل موضوع التفسير بالجزء والجزء
 بالموضوع في اللفظ وسمى متوالمنا بل انما لعكس التفسير وقد يطلق على
 نفس تبديل طرفي الغنيمة بان يجعلها هو الموضوع في اللفظ وهو الجزئية
 في اللفظ هو صفة عما وانا قلنا في اللفظ لان العكس لا يجعل ذات الموضوع هو لا
 ووصف الجزئية موضوعا بل يكون الموضوع فيه ذات الجزئية المفهوم